العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الإتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية"

إعداد الباحثان:

ولاء فريد حسين بن عطاف

طالبة دكتوراة – جامعة ابن طفيل– القنيطرة – المغرب

مدرس في قسم المحاسبة – جامعة عدن– اليمن

المشرف: عزيز بنصباحو

أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن طفيل– القنيطرة – المغرب

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ومعرفة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتمثل في الجانب النظري الذي يعتمد على البيانات والمعلومات التي تم تجميعها والحصول عليها من خلال مجموعة من الأبحاث السابقة والكتب والمراجع. والمنهج التحليلي في التحليل النظري والعلمي للعلاقة بين الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وأساليبها. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: تختلف الأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية عن تلك المستخدمة في البنوك التقليدية كونها تمتنع عن استخدام الأساليب المرتبطة بسعر فائدة (الربا). تساعد الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال تقديم الاستشارات والتوصيات لتحديد ماهي الأساليب المناسبة لمواجهة كل خطر. وقدم البحث عدة توصيات أهمها: الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) في البنوك الإسلامية حتى يتمكن المراجع الداخلي من تحسين عمليات البنك من بينها عمليات إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، أساليب إدارة المخاطر، البنوك الإسلامية.

المقدمة:

مع تعاظم المخاطر المحدقة بالبنوك وتغير طبيعتها في ظل تطورات التحرر المالي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة، والتطور التكنولوجي المتسارع، كل هذا جعل إدارة المخاطر تكتسب أهمية متزايدة لدى البنوك، حيث أدرجتها لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية. ومع زيادة حده المنافسة ودرجة عدم التأكد كان على إدارات البنوك والبنوك الإسلامية بشكل خاص أن تدير وتتعامل مع المخاطر وعدم التأكد من أجل تعظيم قيمتها، خاصة وأن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر إضافية بسبب اختلاف مبادئها وأنشطتها القائمة على الشريعة الاسلامية. وهذا التغيير في منهج الإدارة أوجب أيضا على المراجعة الداخلية أن تتغير أنشطته الوظيفية من مجرد مراجعة مالية إلى مراجعة شاملة. وأن تقوم بالتأكد من قيام الإدارة العليا بالتعامل مع المخاطر وتدنية آثارها إلى المستوى الذي يقبله مجلس الإدارة، لذا فإن المنهج الملائم للمراجعة الداخلية في ظل قيام الإدارة العليا بالتعامل مع المخاطر وإدارتها هو مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر نظراً للدور الذي تلعبه في إدارة المخاطر، فالمراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة لها دور فعال في ضمان كفاءة القطاع المالي، حيث توفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للبنوك وتحسين عملياتها.

إشكالية البحث:

تواجه البنوك في الآونة الأخيرة العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق أهدافها، وبالتالي تهديد نجاحها في بيئة الأعمال الحديثة والمنافسة. كما أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة إلى زيادة توقعات أصحاب المصالح المختلفة من الإدارة العليا داخل البنوك بإدارة المخاطر التي تواجهها بفاعلية أكبر، وبزيادة تلك التوقعات تنشأ الحاجة إلى مدخل شامل لإدارة المخاطر، لذا فإن المنهج الملائم للمراجعة الداخلية في ظل قيام الإدارة العليا بالتعامل مع المخاطر هو مدخل المراجعة الداخلية على أساس المخاطر. وتنبع إشكالية البحث في التعرف على الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية ودورها في مساعدة إدارة المخاطر في تحديد المخاطر والتعامل معها باستخدام الأساليب المناسبة في البنوك الاسلامية، وذلك من خلال بدل المراجع الداخلي الجهد والعناية المهنية اللازمة التي تساعد إدارة المخاطر في تحسين عملياتها. ويمكن صياغة الإشكالية الرئيسية بـ: ماهو دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية؟ وعلى ضوء ما سبق فإن الإجابة على هذه الإشكالية تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ماهي المخاطر الإضافية المرتبطة بصيغ التمويل الاسلامي التي تواجهها البنوك الإسلامية؟
2. ماهي الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية؟
3. ما الدور الذي تلعبه الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر؟
4. ما الدور الذي تقوم به إدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية؟
5. على ضوء اختلاف انشطة وأهداف البنوك الإسلامية – هل المراجعة الداخلية (على أساس المخاطر) تساعد في تحسين عمليات إدارة المخاطر واستخدامها الأمثل لأساليبها في البنوك الإسلامية؟

أهداف البحث:

1. التعرف على المخاطر الإضافية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية.
2. التعرف على الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية.
3. التعرف على الدور الذي تلعبه الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.
4. التعرف على دور إدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية.
5. التعرف على دور المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في تحسين عمليات إدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية.

أهمية البحث:

1. تعتبر البنوك الإسلامية جزء من القطاع المصرفي في الدول التي تتواجد فيها، غير أنها تتعرض لمخاطر إضافية مقارنة بالبنوك الأخرى، ولا يمكن بناء اقتصاد قوي إلا بوجود قطاع مصرفي قوي، وهذا لا يحدث إلا بمواجهة المخاطر وإدارتها.
2. يوضح البحث المخاطر الإضافية التي تتعرض لها البنوك الإسلامية بشكل منفرد.
3. يوضح البحث الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية، من خلال تسليط الضوء على أنشطة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر ودورها في تحسين عمليات إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية.
4. يوضح البحث عمليات إدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية.
5. يقدم البحث ربط نظري وعلمي بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي في الجانب النظري الذي يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والكتب والمراجع والمواقع الالكترونية ذات العلاقة، والمنهج التحليلي في التحليل النظري والعلمي للعلاقة بين المراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة وإدارة المخاطر وأساليبها في البنوك الإسلامية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة محسن والياسري (2019) إلى معرفة مهام المراجعة الداخلية في المنشآت بشكل عام وفي البنوك المركزية بشكل خاص وتحليل آليات العمل الحديثة المتبعة في عملية المراجعة الداخلية في البنك المركزي العراقي وإيجاد العلاقة بين قياس أثر المراجعة الداخلية في تحسين أداء البنك المركزي العراقي. وتوصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين المراجعة الداخلية على أساس المخاطر وبين ترصين أداء البنك المركزي. بينما هدفت دراسة الشيخ وحسين (2020) إلى معرفة مزايا الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى مساهمتها في ترشيد الأموال واتخاذ القرارات. وتوصلت إلى أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تساعد على تحقيق أهداف المنشأة وتقوم بالتركيز على المخاطر الهامة التي تحددها إدارة المخاطر. واتفقت معها دراسة علي (2017) التي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة دور الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في قرارات الاستثمار بالمصارف السودانية. وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية وأنشطتها الحديثة

تساعد في تحقيق أهداف المنشأة من خلال أتباع طريقة ممنهجة ومنظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة. بينما دراسة النجار (2013) هدفت إلى بناء إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة وذلك من أجل دعم عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتوصلت إلى أن للمراجعة الداخلية دوراً فعالاً في متابعة عملية إدارة المخاطر على مستوى المنشأة وتقديم التأكيدات لمجلس الإدارة عن فعالية عملية إدارة المخاطر. وسعت دراسة Amoush (2017) إلى تقييم فاعلية إجراءات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وإلى التحقق من برنامج المراجعة الداخلية المستخدمة في البنوك للتحقق من توافر برنامج المراجعة على أساس المخاطر. وتوصلت إلى أن استخدام المراجعة الداخلية في البنوك تضمن مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي تحقق فاعلية إجراءات المراجعة مثل تحديد بيانات المنشأة وأنظمة التطبيق والتشغيل التكنولوجي وتضمن برامج المراجعة نظام تسجيل المخاطر الذي يوثق نظام أمن المعلومات والأثر المالي المحتمل للأنشطة. بينما دراسة Tamimi (2021) هدفت إلى معرفة دور وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر من منظور مديري المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين. وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية تركز على تقييم قسم إدارة المخاطر والتأكد من كفاءة ممارساتها في التعامل مع هذه المخاطر. واتفقت معها دراسة محمد (2017) التي هدفت إلى معرفة دور المراجعة الداخلية للجودة وأثره على المخاطر المصرفية. وتوصلت إلى أن المراجع الداخلي يقدم خدمات كافية بالنسبة للبنك وإدارة المخاطر مما يؤدي إلى تحسين ملحوظ في مؤشر الأداء. وسعت دراسة السجيني وحافظ (2016) إلى محاولة تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر بالوحدات الحكومية، من خلال دراسة وتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها وبيان أهمية إدارة المخاطر في تلك الوحدات. وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وتقييم أداء إدارة المخاطر وتحسين عملياتها وأنظمة الرقابة. بينما سعت دراسة النور (2018) إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاستثمار. وتوصلت إلى أن التطوير المهني لأعضاء فريق المراجعة يساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في البنوك. بينما هدفت دراسة بودور ومريمت (2018) إلى معرفة تأثير أدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية. وتوصلت إلى أن البنوك الإسلامية تشترك مع البنوك التقليدية في بعض الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر، وتختلف عنها في البعض الآخر فعلى سبيل المثال لا يمكن للبنوك الإسلامية اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي أو بنوك أخرى لسد العجز في السيولة ذلك انها لا تتعامل بالفائدة لا أخذ ولا عطاء. وشكلت الدراسات السابقة خلفية نظرية أغنت البحث، كما مكنت الباحثة من الاطلاع على العديد من المراجع التي استندت عليها في البحث، الذي هدف إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في أتجاهاتها الحديثة (على أساس المخاطر) وإدارة المخاطر وأساليبها والعلاقة بينهما في البنوك الإسلامية.

أولاً: المراجعة الداخلية (مفهومها، أنواعها، أهدافها، وظائفها):

1. **مفهوم المراجعة الداخلية:**

تولى معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) مسؤولية تطوير مهنة المراجعة الداخلية، حيث نشأ عام 1941 بغرض تطويرها والاعتراف بها، والترويج لها كمهنة، وايجاد أنظمة وقواعد ووضع معايير دولية لضبطها، وبرز دور (IIA) حينما أصدر في 1947 نشرة مسؤوليات المراجع الداخلي التي تحدد (طبيعة المراجعة الداخلية، أهدافها، مسؤوليات المراجع الداخلي). وقد ورد في هذه النشرة تعريف للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية"(القاضي وآخرون،2007، 108). من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية أداءه رقابية محايدة هدفها وقائي، تشمل العمليات المالية والمحاسبية، وتقوم بخدمة الإدارة فقط.

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وفي 1971 أصدر (IIA) تعريفاً للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم خدمة إلى الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة فهي جزء من نظام الرقابة الإدارية، تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى وتقييمها"(نورالدين،2015، 120). من خلال التعريف يتضح توسع مجال المراجعة الداخلية لتشمل جميع عمليات المنشأة (مالية وغير مالية)، تقوم بقياس وتقييم فعلية نظم الرقابة، وتقديم خدمات رقابية بناءة للإدارة.

وأستمر (IIA) بتحديث تعريف المراجعة الداخلية خلال الأعوام 1981 و1991، وفي 1999 ونتيجة للزيادة في حالات فشل المنشآت في الولايات الأمريكية المتحدة أصدر (IIA) تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية ينسجم مع الظروف والأوضاع الجديدة بأنها "نشاط استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، تساعد المراجعة المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها"(نور الدين،2015، 121). من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشط استشاري موضوعي يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحقيق أهدافها، واعترافاً بأهمية مفهوم الحوكمة تقوم المراجعة الداخلية كونها أداءه رقابية بتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة.

وفي 2001 أصدر (IIA) تعريفاً حديثاً للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عمليتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحوكمة"(الوردات،2017، 13) من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشاط توكيدي استشاري مستقل ومحايد يساعد بكل مهنية وموضوعية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها لتقييم وتحسين كفاءة عمليات كلا من (إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة) مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمنشأة.

2. **أنواع المراجعة الداخلية:** تساير المراجعة الداخلية حاجات المنشاة المتنامية، ويتضح ذلك من خلال أنواعها المتعددة:

أ. **المراجعة المالية:** تشمل مراجعة العمليات والوثائق المالية والمحاسبية.

ب. **المراجعة الإدارية:** تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بالنشاطات غير المالية والمحاسبية (سواد،2009، 95).

ت. **مراجعة الالتزام:** تهدف للتأكد من أن المنشأة تعمل بما يتفق مع القوانين والتعليمات المنظمة لعملها أو الالتزامات التعاقدية المفروضة عليها، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المقررة من الإدارة.

ث. **مراجعة العمليات:** تهدف إلى اختبار ما إذا كانت وظائف المنشأة تنجز أهدافها بشكل فعال وبكفاءة.

ج. **مراجعة نظم المعلومات:** تهدف إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم (القاضي وآخرون،2007، 111).

ح. **مراجعة الأداء:** تتضمن مراجعة الاقتصادية والفعالية وهي مراجعة برنامج أو نشاط يتعلق أساساً في الفعالية الاقتصادية لوظيفة معينة. ومراجعة البرامج وهي مراجعة برنامج أو نشاط محدد يركز على المخرجات من حيث كفاءتها.

خ. **مراجعة البيئة:** تتضمن على مراجعة الالتزام بالقوانين الخاصة بالبيئة، مراجعة نظم إدارة البيئة بما يفيد عدم تعرض نظم العمليات الحالية لمخاطر بيئية في المستقبل، مراجعة الأضرار البيئية المستقبلية المتعلقة بتسهيلات المعالجة والتخزين والتخلص من الفضلات، مراجعة الحد من التلوث، مراجعة الالتزامات الخاصة بالبيئة، مراجعة المنتجات (نور الدين،2015، 123).

3. **أهداف المراجعة الداخلية:** تسعى المراجعة الداخلية من خلال وظائفها وأنشطتها إلى:

أ. التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا، وتقييمها وابداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات وتقديم الاقتراحات لتجنبها مستقبلاً.

ب. التأكد من المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة.

ت. تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية، والتحقق من وجود حماية كافية للأصول ضد الفقد والسرقة (سواد،2009، 88).

ث. اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة.

ج. مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر، ومراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

ح. إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها (الوردات،2017، 17).

وهناك أهداف أخرى يمكن استنباطها من واقع تعريف معهد (IIA) الصادر 2001: مساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها، تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة، وإضافة قيمة.

4. **وظائف المراجعة الداخلية:** تتمثل وظائف المراجعة الداخلية في وظيفتين أساسيتين (الوردات،2017، 16):

أ. **وظيفة تأكيدية:** تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات. وتتحدد طبيعة ونطاق مهمة التأكيد بواسطة المراجع الداخلي، ويوجد ثلاثة أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (الشخص أو المجموعة المشاركة في العملية، الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المراجع الداخلي)، الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم).

ب. **وظيفة استشارية:** هي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناءً على طلب خاص من العميل، وطبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل، وتشمل الخدمات الاستشارية طرفين (الشخص أو المجموعة التي يقدم الخدمة (المراجع الداخلي)، الشخص أو المجموعة التي تبحث وتتسلم النصيحة أي عميل المهمة).

وتتضح أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في كونها شاملة لكافة عمليات المنشأة ومستمرة على مدار العام، وتعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى تواجد المراجع الداخلي الدائم في المنشأة الأمر الذي يجعله مطلع على كل نواحي النشاط والإجراءات (سواد، ص 2009، 90).

ثانياً: الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية:

1. **تطور اتجاهات المراجعة الداخلية:**

أدت الأزمات المالية التي عصفت بالمنشآت الاقتصادية والمالية إلى ظهور الحاجة لإتباع أساس جديد للمراجعة الداخلية يمكنها من التعامل مع المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، والتحول من تقييم نظم الرقابة الداخلية وممارسة أنشطة المراجعة الداخلية علي المستوى التشغيلي إلي ممارسة هذه الأنشطة علي المستوي الاستراتيجي، وذلك باستخدام منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر. وفي التعريف للمراجعة الداخلية الصادر عن (IIA) 2001 تم الإشارة إلى دور المراجعة الداخلية في اضافة قيمة للمنشأة من خلال زيادة فعالية كلا من نظم الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، الحوكمة، من خلال خفض التكاليف واكتشاف الغش وفحص وتقييم الرقابة الداخلية، والعمل على اقتراح ما يلزم لمساعدة المنشأة على تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عملياتها. ويمكن ملاحظة أن التوجه الحديث يقدم صورة جديدة للمهنة في عدة اتجاهات (النجار،2013، 66):

أ. المراجعة الداخلية نشاط موضوعي لا يتم تأسيسه بالضرورة داخل المنشأة، أي يمكن أن تقدم أطراف خارجية خدمات المراجعة الداخلية Outsourcing.

ب. التأكيد على أن نطاق المراجعة الداخلية يشتمل على الأنشطة الاستشارية، لذا فإن التوجه الجديد للمراجعة الداخلية يقدم المهنة على أنها موجهه لخدمة العميل.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ت. التأكيد الصريح على أن المراجعة الداخلية تستهدف إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها لذا فهي تؤكد على الإسهام الجوهري للمراجعة الداخلية بالنسبة للمنشأة.

ث. يفترض التوجه الحديث أن أدوات الرقابة لا تتواجد إلا لمساعدة المنشأة على إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة، وهذا المنظور يعمل على توسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية ليشتمل على إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة.

ج. يرى التوجه الحديث أن التراث المهني للمراجعة الداخلية قد يكون أثمن أصولها، كما أن المعايير الصارمة للمهنة تضمن جودة المهنة.

نجد بأن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تأخذ اتجاهات عديدة في المنشأة من خلال العمل كأداة لمساعدة مجلس الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، ومساعدة الإدارة في الالتزام بمبادئ الحوكمة وإضافة قيمة للمنشأة، بالإضافة إلى قيامها بأداء خدمات تأكيدية واستشارية. والجدول التالي يبين التطور التاريخي لاتجاهات المراجعة الداخلية حتى الآن:

جدول رقم (1) تطور اتجاهات المراجعة الداخلية

الفترة	التركيز	النظام الأساسي	الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي
قبل عام 1970 (المراجعة المالية) توجه إشرافي	- التركيز على النواحي المالية. - الدقة وسلامة السجلات المحاسبية. - التعرف على الأخطاء وأوجه الغش.	- محاسبة.	- مراقب. - رجل بوليسي. - يساعد المراجع الخارجي.
الفترة من 1970-1980 (مراجعة أنظمة) (توجه إشرافي)	- التركيز بصورة أكبر على العمليات التشغيلية. - ملاءمة الأنظمة ورقابة وعمليات.	- المحاسبة وأنظمة أخرى مثل علم الهندسة وعلم الكمبيوتر.	- فاحص مستقل للأنظمة. - مستشار للمراجع الخارجي حول نظم الرقابة الداخلية.
الثمانينات (مراجعة تشغيلية أو مراجعة إدارية) (توجه إداري)	- التركيز على النواحي التشغيلية. - التركيز على الأنشطة المالية وغير المالية.	- الإدارة الإستراتيجية وعلم التنظيم.	- مستشار مستقل.
التسعينات (المراجعة الاجتماعية)	- دراسة تثير البيئة. - إصدارات المبادئ والأحكام. - التركيز على الافراد.	- دراسة بيئة وعلم الاجتماع.	- مستشار علاقات عامة. - محلل اجتماعي. - مدرب.

الآن (المراجعة على أساس الخطر)	- إدارة المخاطر. - الرقابة. - الحوكمة.	- مراجعة استراتيجية. - مراجعة إدارة المخاطر. - مراجعة مجالس الإدارة. - مراجعة المسؤوليات.	- تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية.

النجار، إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، 2013، 72.

2. **المراجعة الداخلية على أساس المخاطر:**

يشير المفهوم الحديث بأن على الدوائر ووحدات المراجعة الداخلية التحول من الأساليب التقليدية في تنفيذ مهام المراجعة إلى الأساليب الحديثة والتي تقود في النهاية إلى تحقيق أهداف نشاط المراجعة الداخلية المتمثلة في (مساعدة المنشأة بتحقيق أهدافها، إضافة قيمة للمنشأة، تحسين عمليات المنشأة)، لذا يجب على هذه الدوائر والوحدات إعادة النظر في المنهجية المتبعة لديها وتقييمها والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وأن تتبع المنهجية الحديثة التي تقوم على استخدام المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية، مراعاة مبادئ حوكمة الشركات، واستخدام الأساليب الحديثة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية (الرمحي،2017، 24).

وتعرف المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بأنها "نشاط تقويمي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمنشأة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة على أن مخاطر المنشأة تدار بفعالية، وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى" (درويش،2016، 54).

ويوضح معهد (IIA) أن المراجعة الداخلية على أساس المخاطر هي المنهجية التي تربط بين المراجعة الداخلية بالمنشأة بشكل عام وإدارة المخاطر، وتسمح بتقديم تأكيدات لمجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تدار بشكل فعال وأن المخاطر التي تواجهها المنشأة متحكم بها (Garanti Bank ،20155،). والشكل التالي يوضح نشاط المراجعة الداخلية على أساس المخاطر:

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (1) نشاط المراجعة الداخلية على أساس المخاطر

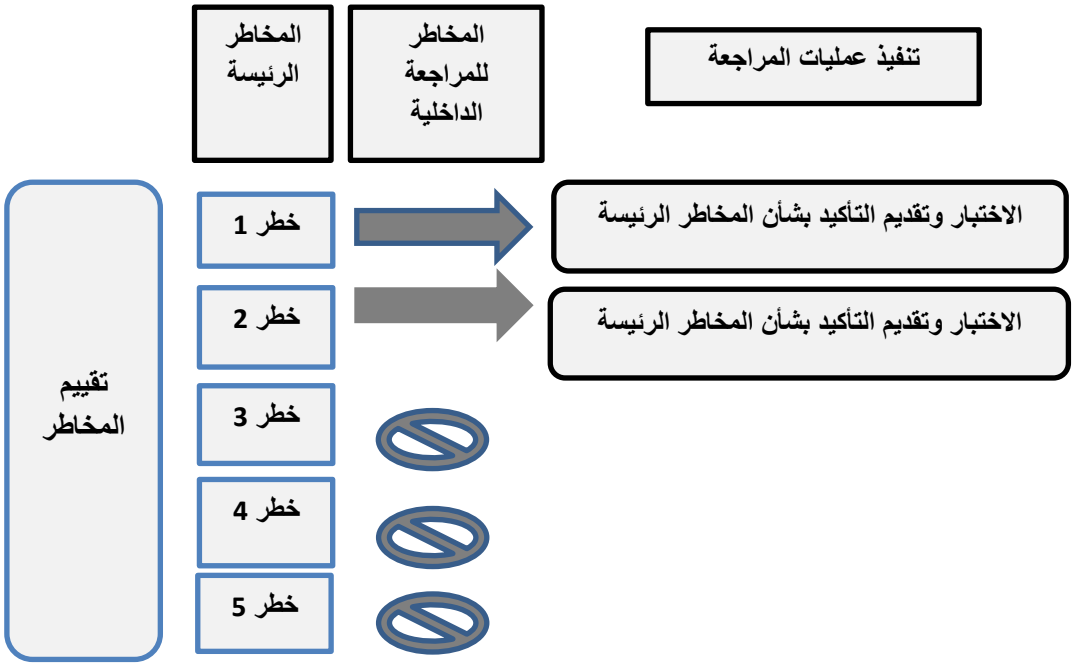

ماركس، التدقيق الداخلي الحديث القائم على المخاطر، مجلة التدقيق الداخلي – الشرق الأوسط، 2015، 18.

ويرى ماركس أن المراجعة الداخلية على أساس المخاطر تقوم على خطة مراجعة مصممة للمخاطر الرئيسية التي تواجه المنشأة، ويقدم المراجعين الداخليين تأكيدات وآراء حول المخاطر ذات الأهمية. ويمثل عملهم أهمية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، بدلاً من العثور على المشاكل فقط والنظر للمراجعة الداخلية على أنها نشاط يضيف مهام إضافية على مهام الإدارة، أصبحت المراجعة الداخلية تساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا في تقديم قيمة لأصحاب المصلحة (ماركس،2015، 17). والشكل التالي يوضح فوائد المراجعة على أساس المخاطر:

الشكل رقم (2) فوائد المراجعة على أساس المخاطر

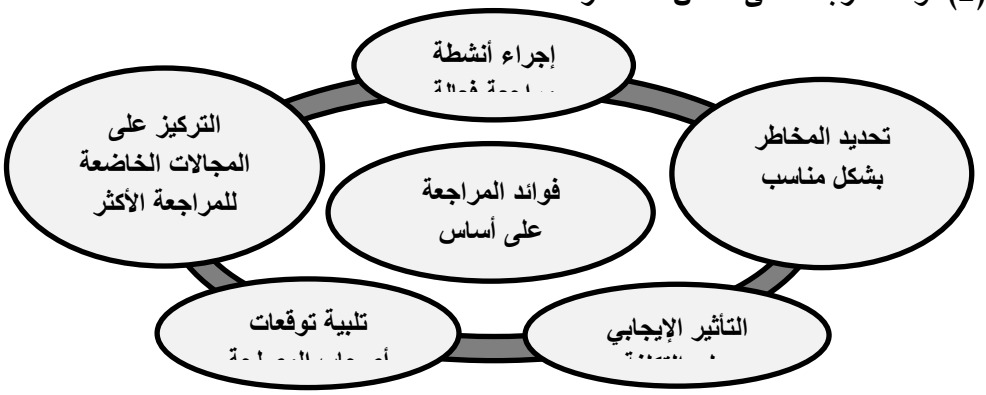

Garanti Bank, Risk Based Internal audit in Banks, Garanti Bank, Istanbul Turkey, 2015,22.

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقد أصدر معهد (IIA) مجموعة من المعايير (معايير الأداء) المتعلقة بالاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (على أساس المخاطر)[1]:

المعيار (2000) إدارة نشاط المراجعة الداخلية: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة أن يدير المراجعة بفعالية من أجل ضمان إضافة قيمة للمنشأة، ويضيف نشاط المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة والأطراف المعنية عندما يأخذ في الاعتبار الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر ويجتهد لتوفير سبل تحسين عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتقديم تأكيدات بفعاليتها.

المعيار (2010) التخطيط: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة أن يعد خطة مبنية على أساس المخاطر من أجل تحديد أولويات نشاط المراجعة بما ينسجم مع أهداف المنشأة، ومن أجل إعداد خطة المراجعة على أساس المخاطر يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية التشاور مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة من أجل الحصول على مفهوم استراتيجيات وأهداف المنشأة، والمخاطر المرتبطة وأساليب إدارة المخاطر.

المعيار (2060) رفع تقارير إلى الإدارة العليا والمجلس: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يرفع بصفة دورية تقارير إلى الإدارة العليا والمجلس حول أهداف وصلاحيات ومسؤوليات وأداء نشاط المراجعة وفقاً لخطة عملة والتزاماً بمبادئ ميثاق الأخلاقيات المهنة والمعايير. ويجب أن تتضمن هذه التقارير المخاطر والمسائل الرقابية بما فيها مخاطر الغش والاحتيال والمسائل المتعلقة بالحوكمة وأي مواضيع أخرى تتطلب انتباه الإدارة العليا والمجلس.

المعيار (2100) طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بالتقييم والإسهام في تحسين كل من عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة، وذلك باتباع مقاربة نظامية ومنهجية مبنية على أساس المخاطر. كما أوضح المعيار أن نشاط المراجعة الداخلية يقدم مصداقية ويضيف قيمة للمنشأة ولأصحاب المصالح المختلفة عندما يكون المراجعين الداخليين استباقيين وتقييماتهم تأخذ الاثار المستقبلية في عين الاعتبار.

المعيار (2110) الحوكمة: يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم عمليات الحوكمة في المنشأة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها عبر أخذ قرارات استراتيجية وعملية، الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة، تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة، ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة، إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة، تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين المجلس والمراجعين الخارجيين ومقدمي خدمات التأكيد الاخرين والإدارة.

المعيار (2120) إدارة المخاطر: يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم فعالية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

المعيار (2130) الرقابة: يجب أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنشأة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعلية من خلال تقييم فعاليتها وكفايتها والدفع لتحسينها المستمر، وفي تفصيل رقم (2130.ت.1) تم تأكيد على أن نشاط المراجعة الداخلية يقوم بتقييم مدى ملاءمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع المخاطر المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات.

المعيار (2201) اعتبارات التخطيط: عند وضع خطة عمل المهمة يجب أن يأخذ المراجعون الداخليين بعين الاعتبار استراتيجيات وأهداف النشاط الذي يتم إجراء المراجعة عليها والوسائل التي تستعمل لمراقبتها، المخاطر المرتفعة والأهداف والموارد والعمليات الخاصة بهذا النشاط، بالإضافة إلى الوسائل التي من خلالها يتم الإبقاء على التأثيرات الناجمة عن هذه المخاطر في المستوى المقبول، مدى ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر، الرقابة في مستوى هذا النشاط ، فرص إدخال تحسينات هامة في عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

1. **International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing (Standards) ,The Institute of Internal Auditors, 2017, 10-20.**

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المعيار (2210) أهداف المهمة: يجب تحديد أهداف كل مهمة مراجعة. وفي تفصيل رقم (2210.ت.1) تم تأكيد أنه يجب على المراجعين الداخليين إجراء تقييم أولي للمخاطر المتصلة بالنشاط الذي يتم الاتفاق علية. وتفصيل رقم (2210.ت.2) يجب أن يأخذ المراجعين الداخليين في اعتبارهم عند تحديد أهداف مهمة المراجعة، احتمال وجود أخطاء هامة أو عمليات احتيال أو حالات عدم تقيد أو مخاطر أخرى.

المعيار (2440) نشر النتائج: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية تبليغ نتائج مهمة المراجعة إلى الأطراف المعنية. وفي تفصيل رقم (2440.أ.2) أثناء تنفيذ المهمات الاستشارية قد يتم ملاحظة إشكاليات متعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وكلما كانت هذه الإشكاليات جوهرية فإنه يجب إبلاغها إلى الإدارة العليا أو المجلس.

المعيار (2450) الآراء العامة: عند إصدار آراء عامة يجب الأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات أهداف ومخاطر المنشأة، وما تحتاجه الإدارة العليا والمجلس والأطراف المعنية الأخرى. كما يجب إسنادها بمعلومات كافية وموثوق بها.

المعيار (2500) متابعة سير العمل: يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يعد ويقوم بتعيين نظام متابعة النتائج التي تم إبلاغها إلى الإدارة. وفي تفصيل رقم (2500.ت.1) يجب على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يقوم بوضع خطة متابعة لرصد وضمان أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تنفيذها بشكل فعال، أو أن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر وبعد ذلك اتخاذ أي إجراء.

المعيار (2600) الإبلاغ عن المخاطر: عندما يتضح للرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت بمستوى مرتفع للمخاطر غير مقبول بالنسبة للمنشأة، فعلى رئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يناقش الأمر مع الإدارة، وإذا أتضح للرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن المسألة لم تحل فإن عليه إبلاغ مجلس الإدارة بذلك.

ثالثاً: إدارة المخاطر المصرفية:

1. **مفهوم المخاطر المصرفية:**

الخطر هو الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية للخسائر المتوقعة نتيجة حدث مفاجئ (أحمد وعبد الحميد،2003، 14). وتعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المنشأة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (بلعزوز وآخرون،2013، 30). وعرفها معهد (IIA) بأنها مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المنشأة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً يطلق علية خطر/ تهديد، وإذا كان ايجابياً يطلق علية فرص (الرمحي،2017، 382). وبالنسبة للقطاع المصرفي تعرف المخاطر بأنها انخفاض في القيمة السوقية للبنك بسبب التغيرات في بيئة الأعمال، وتتحدد مصادر الخسارة في القيمة السوقية بأربعة مصادر رئيسية: المخاطر السوقية، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الأداء (الربيعي وراضي،2012، 96).

2. **أنواع المخاطر المصرفية:**

أ. **المخاطر المالية:** تتضمن أنواع مختلفة أهمها:

- **المخاطر الائتمانية:** تنشأ من احتمال عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الآخر من القيام بالوفاء بالتزاماته المالية ممثلة بكل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل القرض أو كليهما في الأوقات المحددة للتسديد وفقاً للعقود المبرمة مع البنك، ولا تقتصر الخسارة الناتجة عن مخاطر الائتمان عن الخسائر المحاسبية المباشرة ولكن تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرص البديلة، وتكاليف المعاملات، والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر (الربيعي وراضي، 2012، 101). ولا شك أن هناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وحدوث التعثر سواء كانت عوامل خارجية خاصة بالظروف الاقتصادية، وعوامل خاصة بالبنك مثل

عدم الاستعلام الجيد عن العميل أو عدم متابعة القرض، وعوامل خاصة بالعميل مثل عدم وجود إدارة جيدة لمشروعة أو استخدام القرض في الغرض غير المخصص له (حشاد،2005، 36).

- **مخاطر السيولة:** تعرف بأنها احتمال عدم قدرة البنك الإيفاء بالتزاماته المالية الجارية (الدائمة) عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الموجودات السائلة وقت الحاجة إليها، وهناك معنى آخر شائع لمخاطر السيولة وهي أن قيم الموجودات قصيرة الآجل غير كافية لمقابلة المطلوبات قصيرة الآجل أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج (الربيعي وراضي، 2012، 104). وتعد إدارة السيولة على قدر عال من الأهمية حيت من الممكن أن يعني الفشل في المحافظة على سيولة الميزانية فشل البنك كمؤسسة مالية. وتهتم البنوك خصوصاً الكبيرة منها بإدارة السيولة والتي تعتبر أحد مكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم البنك (حشاد، 2005، 42).
- **مخاطر السوق:** تعرف بانها مخاطرة تعرض البنك للخسارة المالية نتيجة للتحركات غير المواتية في الأسعار السوقية. وقد ينشأ التعرض لمثل هذه المخاطر قيام البنك باتخاذ مراكز مضاربة أو نتيجة لممارسة البنك أنشطة صناعة السوق (الربيعي وراضي، 2012، 109). كما تعرف بأنها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة)، وتقسم لجنة بازل مخاطر السوق إلى مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، مخاطر تقلبات أسعار السلع (حشاد،2005، 38).
- **مخاطر سعر الفائدة:** تعرف بأنها تعرض الحالة المالية للبنك لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة. ويذهب البعض الآخر إلى القول إن مخاطرة سعر الفائدة هي المخاطرة الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق التي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته (الربيعي وراضي،2012، 108). ويقصد بمخاطر أسعار الفائدة عدم التأكد أو التقلب في الأسعار المستقبلية للفائدة، وهناك مصدر آخر لمخاطر أسعار الفائدة يكمن في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية والحالة الشهيرة هي الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت، فالمقترض يمكنه أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد وهو حق يمارس عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً، وتحمل الودائع أيضاً خيارات يمكن أن تتحول إلى ودائع بالأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة (بلعزوز وآخرون، 2013، 184).

ب. **المخاطر غير المالية (مخاطر الاعمال):** تتضمن أنواع مختلفة أهمها:

- **مخاطر التشغيل:** هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية، وعادة تنشأ عن أخطاء بشرية أو عدم قدرة الأنظمة على تغطية حجم العمل أو عدم ملاءمة الإجراءات والضوابط (الرمحي،2017، 384). وتتعلق المخاطر التشغيلية بالعمليات التجارية الشاملة للبنك والتأثير المحتمل لها مثل الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والأنظمة الداخلية والتكنولوجيا وأمن المعلومات والتدابير ضد سوء الإدارة والاحتيال ومخاوف استمرارية الأعمال (Greuning and Bratanovic, 2020,4).
- **مخاطر السمعة:** هي المخاطر الناشئة عن وجود انطباع سلبي عن المنشأة والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل، أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى منشآت منافسة، وينشأ هذا الانطباع نتيجة تصرفات يقوم بها مديرو أو موظفو المنشأة أو نتيجة عدم خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة (الرمحي،2017، 384). وتعد السمعة عامل مهم للبنوك حيت أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها تعتمد بالأساس على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء وثقتهم بإدارة البنك بوصفها إدارة مؤتمنة على حماية أموالهم (بلعزوز وآخرون،2013، 185).

- **مخاطر القانونية:** هي المخاطر الناتجة عن عدم التزام ومخالفة البنوك لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي تعمل بها مما يعرضها للمخاطر والخسائر (حشاد،2005، 44). كما تنشأ المخاطر القانونية عن مخالفات إدارات البنوك للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) الناظمة لإجراءات مزاولة مهنة الصرافة والصرف الأجنبي (عمليات التحويل الخارجي) أو الأخلال بنسب كفاية رأس المال (الحدود الدنيا لكفاية رأس المال) أو الاخلال بنسب السيولة والتوظيف. ومما يترتب على ذلك من عقوبات قانونية قد تصل إلى حد وضع البنك تحت الحراسة القضائية أو المطالبة بالتصفية أو الاندماج (الربيعي وراضي،2012، 100).
- **مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية:** تعتبر الأنشطة المصرفية الالكترونية حديثة نسبياً مقارنة بالأنشطة المصرفية التقليدية، وعلى الرغم من أن الخدمات المصرفية الالكترونية لها العديد من المزايا سواء للعميل أو للبنك، إلا أن أمن هذه الخدمات يكتنفها الكثير من المخاطر (حشاد، 2005، 42).
- **المخاطر الاستراتيجية:** ترتبط بالقرارات والسياسات والتوجيهات التي تتخذها الإدارات العليا بالبنوك، حيث تختلف عن بقية المخاطر كونها أكثر عموماً وأتساعاً من بقية المخاطر الأخرى (بلعزوز وآخرون،2013، 188). وتنخفض المخاطر الاستراتيجية بصورة كبيرة في البنوك التي تتمتع مجالس إداراتها العليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال المصرفية والتي تؤهلها من اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل تعرضها للمخاطر والخسائر (حشاد، 2005، 43).

3. **إدارة المخاطر المصرفية:**

تعرف إدارة المخاطر بأنها مجموعة من المبادئ والأسس الهادفة للتعريف بإستراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي تتعرض لها بإعطاء قيم لهذه المخاطر وفهم طبيعتها من أجل السيطرة عليها (بلعزوز وآخرون،2013، 47). كما تعرف بأنها الأسلوب العلمي لتحديد المخاطر التي يتعرض لها الفرد أو المشروع وقياسها ومن ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة (أحمد وعبد الحميد، 2003، 149). ويعرفها معهد (IIA) بأنها العمليات التي تتم لتحديد وتقييم والتصرف ومراقبة الأحداث الكامنة المحتملة أو الوضعيات التي توفر تطميناً معقولاً فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنشأة" .[2] وتشمل إدارة المخاطر ثلاث وظائف رئيسية: وظيفة وقائية للوقاية من المخاطر المتوقعة أو التي يمكن توقعها قبل حدوثها. وظيفة اكتشافيه لكشف المخاطر حال حدوثها والتعرف على نتائجها، ودراسة مدى شدة تأثيرها. وظيفة تصحيحية لتدارك آثار المخاطر المكتشفة وتلافيها والعمل على عدم تكرارها (بلعزوز وآخرون،2013، 48). بالنسبة لإدارة المخاطر المصرفية تعرف بأنها جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للبنك (الربيعي وراضي،2012، 96). وتتعرض البنوك نتيجة تحرير الأسواق المالية وتقلبها وزيادة المنافسة لمخاطر وتحديات جديدة، تتطلب منها الابتكار المستمر في إدارة الأعمال والمخاطر لتظل قادرة على المنافسة، ويؤكد النهج الجديد من أن جودة إدارة البنك، وخاصة عملية إدارة المخاطر من الاهتمامات الأساسية لضمان سلامة واستقرار البنوك والنظام المصرفي ككل. وتتضمن عملية حوكمة الشركات في البنك شراكة عدة أطراف (Greuning and ,5 Bratanovic, 2020):

أ. **المساهمين:** الذين يعينون الأشخاص المسؤولين عن إدارة البنك. ويجب أن يوافق المنظمون على المساهمين الأكبر حجماً لضمان النزاهة الكاملة لأعمال البنك وإدارة المخاطر.

2. **International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing (Standards) ,The Institute of Internal Auditors, 2017 , 24 .**

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب. **مجالس الإدارة:** الجهة المسؤولة عن وضع استراتيجية إدارة الأعمال والسياسات التشغيلية والمخاطر، وتعين الإدارة، مع سيطرة منهجية على الوضع المالي للبنك وممارسات إدارة المخاطر.

ت. **الإدارة التنفيذية:** الجهة المسؤولة عن الإدارة اليومية للبنك ضمن الإطار الذي تحدده أهداف الأداء وسياسات البنك.

ث. **المراجعين (داخليين، خارجيين):** المراجعين الداخليين الذين يقومون بإجراء تقييم مستقل ومستمر لمدى امتثال البنك لإجراءاته وأنظمته وممارساته المحاسبية؛ والمراجعين الخارجيين الذين يراجعون ويقيمون سنوياً الوضع المالي للبنك ومعايير إدارة المخاطر.

4. **أهداف إدارة المخاطر:** تتمثل أهداف إدارة المخاطر في هدفين رئيسين: تقليل الآثار السلبية للمخاطر، التقليل من تكلفة القيام بذلك. ويخدم الهدفين الرئيسين أهدافاً فرعية أخرى (بلعزوز وآخرون، 2013، 68–69):

أ. المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف (المستثمرين، المودعين، الدائنين).

ب. احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بأصول المنشأة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ت. تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها وتقويم أداء المنشأة.

ث. الحد من الخسائر إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها.

ج. المحافظة على صورة المنشاة من خلال بناء الثقة لدى المساهمين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى وذلك عن طريق حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

والهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في أي بنك هو التأكد من أن البنك يحافظ على توازن مناسب بين المخاطر والعوائد (Greuning,6 and Bratanovic, 2020).

رابعاً: مراحل وأساليب إدارة المخاطر:

1. مراحل إدارة المخاطر:

أ. **مرحلة تحديد المخاطر:** تهدف هذه المرحلة إلى تحديد تعرض المنشأة لعدم التأكد وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمنشأة والسوق التي تشارك فيه والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المنشأة الاستراتيجية والتشغيلية ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المنشأة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف (بلعزوز وآخرون،2013، 52). وتقوم إدارة المخاطر بدراسة جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشاريع بالإضافة إلى تحديد مراحل الإنتاج المختلفة، بهدف تحديد المخاطر لكل مرحلة من هذه المراحل وتحديد مسبباتها حتى يمكن إعداد دليل المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ويتم إعداد هذا الدليل بناءً على خبرة المنشآت العاملة في نفس المجال (أحمد وعبد الحميد،2003، 149–150).

ب. **مرحلة قياس المخاطر:** عقب تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة يتم قياس هذه المخاطر من خلال قياس عنصري الخطر وهما احتمال حدوث الحادث، وحجم الخسارة المتوقعة في حاله حدوثها، وبناءً على ذلك يتم ترتيب المخاطر حسب أهميتها مع إعطاء المخاطر التي يترتب على تحققها خسارة أهمية خاصة. ويتم قياس المخاطر اعتماداً على بيانات وخبرة المنشأة إذا كانت تعمل في نفس المجال منذ فترة طويلة أو اعتماداً على خبره المنشآت المماثلة وخبرة شركات التأمين ومكاتب الخبرة المتخصصة.

ت. **مرحلة اختيار الأسلوب المناسب:** عقب تحديد المخاطر وقياسها فإنه يتم تحديد الأسلوب الذي يتم به مواجهة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة بأقل تكلفة ممكنة (أحمد وعبد الحميد، 2003، 150).

ث. **مرحلة التعامل مع المخاطر:** بعد أن يتم اختيار الأسلوب المناسب الذي سيتم استخدامه لمواجهة المخاطر، يقوم مدير المخاطر بتنفيذ هذا الأسلوب. فاذا قرر مدير المخاطر اختيار طريقة التأمين مثلاً فإنه يقوم بتحديد الشركة التي سيتم التأمين لديها والشروط

والاسعار، وإذا قرر التحكم في الخسارة فعلية تحديد الأساليب والإجراءات التي يتم اتخاذها لتخفيض معدلات تكرار الخسارة والحد من قيمتها في حالة حدوثها (أحمد وعبد الحميد، 2003، 150- 151). مع ملاحظة أنه ينبغي استخدام الأسلوب الأنسب حسب طبيعة الخطر والأهداف الاستراتيجية للمنشأة وكذا حجم المخاطر التي لدى المنشأة الاستعداد لتحملها، كما يجب عند معالجة المخاطر التأكد من فعالية التحكم في المخاطر داخلياً ويقصد بها درجة التخلص من المخاطر أو تخفيضها باستخدام إجراءات التحكم المقترحة. بالإضافة إلى المقارنة بين تكلفة إجراءات التحكم في المخاطر والمزايا المتوقعة من تخفيض المخاطر (بلعزوز وآخرون،2013، 61).

ج. **مرحلة تقييم الأساليب المختارة:** يجب على مدير المخاطر أن يقوم بصفة دورية بمراجعة وتقييم الأساليب المتبعة لمواجهة المخاطر، بالإضافة إلى مراجعة المخاطر وتحديد ما إذا كانت هناك مخاطر جديدة تحتاج إلى مواجهة أو أن هناك مخاطر قديمة قد زالت أو زادت أو انخفضت خطورتها (أحمد وعبد الحميد،2003، 152).

ح. **مرحلة الرقابة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر:** الرقابة الفعالة أداة أساسية لإدارة المخاطر وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية: الرقابة الداخلية ويقصد بها الوسائل المعتمدة لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات المختلفة. المراجعة الداخلية أي الفحص الداخلي النظامي للعمليات على الإجراءات والتعليمات والسياسات الموضوعة وإبلاغ الإدارة العليا المختصة بنتائج تدقيقها. المراجعة الخارجية وتقوم بها جهة خارجية لتقييم أداء المنشأة وانطباقه مع القوائم والضوابط المعتمدة (بلعزوز وآخرون،2013، 62).

2. أساليب إدارة المخاطر:

أ. **أسلوب تخفيض المخاطر:** يهدف إلى تخفيض احتمال حدوث المخاطر، أو تخفيض حجم الخسائر الفعلية في حالة حدوثها، أو تخفيض احتمال وحجم الخسائر الفعلية (أحمد وعبد الحميد،2003، 158). ويعتبر أول أسلوب ينبغي النظر إليه فبعد أن نكون قد تأكدنا من وجود الخطر وقمنا بقياس أهميته، من المنطقي أن نتدبر أمر استئصاله كلياً أو تقليله إلى الحد الذي يصبح ضمن فئة أدنى باستخدام وسائل تنظيمية وبأقل تكلفة اقتصادية (كروكفورد،2007، 56). وتعتبر طريقة التأمين الخطوة الأولية لتخفيض المخاطر قبل التفكير أو البدء بإيجاد طرق أخرى ممكنة في تخفيض التأثير على الخسائر، وأن تخفيض الخسائر يتحقق قبل أو بعد حدوث الخطر (الراوي،2009، 19).

ب. **أسلوب تجنب المخاطر:** يقوم على فكرة تجنب الدخول في المجالات التي تتضمن على مخاطر مرتفعة، ويقصد به عدم التعامل في المجالات التي تنطوي عليها مخاطر معينه، أو التخلي عن الأنشطة التي تم التعامل معها نتيجة اكتشاف مخاطر ملازمة لها (أحمد وعبد الحميد،2003،159). وعلى الرغم أن تجنب المخاطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر إلا أنه قد يحرم المجتمع من انتاج سلع أو تقديم خدمات معينه لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة (بلعزوز وآخرون،2013، 50).

ت. **أسلوب تحويل المخاطر:** يعتبر وسيلة لتقليل تعرض المنشأة لمخاطر معينه وذلك باتخاذ ترتيبات يتحمل بمقتضاها طرف اخر عبء هذه المخاطر كله او جزء منه، ويمكن الوصول إلى ذلك بإبرام شروط تعاقدية تفرض على الطرف الآخر التعويض على أنواع معينة من المسؤولية أو الخسائر أو الضرر. ومن الضروري في حالة إذا ما لجأنا إلى هذا الحل أن نتأكد أن الطرف الآخر سيكون في وضع يمكنه فيه الوفاء بالتزاماته إذا ما يطلب الأمر ذلك، ومن أكثر أنواع نقل المخاطر التعاقدية شيوعاً التأمين (كروكفورد،2007، 56).

ث. **أسلوب تحمل المخاطر:** يعتبر أكثر الأساليب انتشاراً خاصة إذا أخذ في الاعتبار وجود مخاطر كثيرة تتعرض لها المنشأة ولكن نظراً للجهل بوجود المخاطر أو عدم الالمام بها فانه يتم تحملها أي الاحتفاظ بها. كما يستخدم في حالة علم المنشأة بالمخاطر التي

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يمكن أن تتعرض لها ولكن نظراً لتوفر القدرة المالية لمواجهتها أو انخفاض قيمتها في حالة حدوثها فأن المنشأة تقرر تركها وتحمل نتائجها في حالة حدوثها (أحمد وعبد الحميد،2003، 175).

خامساً: المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية:

1. **صيغ التمويل والاستثمار الخاصة بالبنوك الإسلامية:**

أ. **المضاربة:** عقد شركة في الربح بين شريك بماله وآخر بعملة، وتعتبر عقد المضاربة الصيغة القادرة على ابراز أحد أهم محاسن النظام الإسلامي وهو تحقق مزيد من العدالة من توزيع الدخل وذلك لأن المضاربة عقد من عقود الأمانة فيه يدفع رب المال رأس مال المضاربة إلى المضارب بناءً على ثقته في أمانته وقدرته على أداء العمل المولد للربح (القري، 2020، 21). ويقدم البنك ما يعرف رأس المال المضاربة إلى العميل المضارب الذي يبدل جهد في استثماره بنحو مطلق ومقيد، والربح يوزع بين البنك والعميل بحسب النسب الشائعة المتفق عليها في العقد، أما الخسارة فيتحملها البنك باعتباره ربحاً للمال. إلا أن تكون الخسارة ناشئة عن التعدي والتقصير أو مخالفة الشروط العقدية من قبل المضارب (العميل)، ويحسب الطرفان نتائج العملية ويقتسمان الأرباح في نهاية مدة المضاربة، ولا مانع أن يتم ذلك دورياً حسب الاتفاق وفق القواعد الشرعية (بلعزوز وآخرون،2013، 322).

ب. **المشاركة:** يقوم البنك بتمويل المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين رأس مال المنشأة، وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق أما الخسارة فأنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال بالنسبة والتناسب، ويمكن للبنك تطبيق آليه المشاركة بأسلوبين: مشاركة دائمة تستمر حتى انتهاء المشروع. مشاركة متناقصة تتناقص حصة البنك بالتدريج إلى أن يتم إطفاؤها بشكل كامل (بلعزوز وآخرون،2013، 323).

ت. **البيوع:**

- **بيع المرابحة:** عقد يتعهد بموجبة البنك بشراء سلعة بمواصفات محددة وبكمية معينة بناءً على طلب العميل (بلعزوز وآخرون،2013، 324)، حيث يحصل العميل على السلعة ويدفع ثمنها الأول الذي اشتراها البائع به (البنك)، مع زيادة ربح معلوم متفق عليه وهو عادة بيع آجل حيث يدفع الثمن على دفعات أو أقساط محددة في فترات زمنية متفق عليها (عبدالمولى والصيرفي،2010، 58).
- **بيع المساومة:** يطلب المتعامل من البنك أن يشتري له سلعة معينة دون تحديد سعرها، فيشتري البنك السلعة من طرف ثالث بسعر ليس للمتعامل الحق في تحديده وبربح لا يعلمه تبعاً لذلك، ويحق للمتعامل قبول السلعة بالسعر المحدد من قبل البنك أو رفضها، ويتفق البنك مع الطرف الثالث على إعادة البضاعة في غضون فترة معينة إذا لم تتم الصفقة (بلعزوز وآخرون،2013، 325).
- **بيع السلم:** يتم البيع آجل بعاجل، فيدفع الثمن نقداً من قبل المشتري (البنك) إلى البائع الذي يلتزم بتسليم سلعة معينة بصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة والعاجل هو الثمن، عكس البيع بالآجل. وعندما يستلم البنك السلعة يمكن أن يبيعها مباشرة بمعرفته مساومة أو مرابحة (عبدالمولى والصيرفي،2010، 58).

ث. **الاستصناع:** عقد بين صانع ومستصنع وهو شبيه بعقود المقاولة المعروفة، ولذلك فالمحل فيه يمكن أن يكون صناعة آلة أو سلعة أو أصل عقاري وغير ذلك، والاستصناع بهذه الصفة لا يصلح لأغراض الوساطة المالية اذ لا يتوافر لدى البنك الإمكانيات التي يستطيع بها أن يصنع شيئاً مما يطلبه العملاء، لذلك جاءت صيغة الاستصناع المصرفي التي تقوم على عقد استصناع بين البنك وطالب الصناعة (العميل)، يوازيه عقد استصناع آخر بين البنك والمقاول المنفذ للعقد (القري،2020، 20).

ج. **الإجارة:** يقوم البنك بتملك الأصل وتأجيره للعميل الراغب في الاستئجار على شكلين: التأجير التشغيلي وفيه يقوم البنك بشراء الأصول القابلة للتأجير وتأجيرها لجهات أخرى لتشغيلها أو الانتفاع بها لمدة محددة وبإيجار متفق عليه بحيث تبقى ملكية هذه الأصول بعد إنتهاء مدة الإيجار للبنك ويستطيع تأجيرها مرة أخرى. التأجير التمويلي (المنتهي بتمليك) وفيه يقوم البنك بشراء الأصل

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التي يرغب به العميل (وتملكها من قبل البنك) وتأجيره للعميل لمدة معينه وبأجرة معينة يتم الاتفاق عليها تشمل أقساطها تسديد جزء من الثمن الذي تحمله البنك والجزء الآخر ربح البنك وهنا يلتزم العميل باستئجار هذا الأصل ولمدة معينه ودفع كامل قيمة الأقساط المتفق عليها بحيث تؤول ملكية هذه الأصول بالكامل للعميل بعد إنتهاء المدة المتفق عليها في حالة التزامه بسداد جميع الأقساط (عبدالمولى والصيرفي،2010، 67-68).

2. **المخاطر الخاصة بصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية:** تتمثل بالمخاطر المرتبطة ببعض صيغ التمويل الإسلامية:

أ. **مخاطر التمويل بالمرابحة:** نظراً للتشابه بين المخاطر المرتبطة بهذا العقد ومخاطر التمويل الربوي، فأن عدداً من السلطات الرقابية في عدد من البلدان قد أجازت هذا العقد كصيغة تمويلية، وعلاوة على ذلك فإن الآراء الفقهية حول العقد في صورته الحالية غير متفقة (غربي،2010، 12). ومن شروط صحة عقد المرابحة هو أن يتعين على البنك شراء وتملك السلعة ومن ثم تحويل ملكيتها للعميل، والأمر الذي يصدر عن العميل لا يمثل عقد بيع وإنما وعد بالشراء فقط، وعليه فأن مجمع الفقه الإسلامي وهيئة المحاسبة ومعظم البنوك الإسلامية تعتبر هذا الوعد ملزماً للعميل، ولكن هناك فقهاء آخرون يعتبرون الوعد غير ملزماً، وبموجب ذلك فأنه بإمكان العميل أن يتراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر منه وعد وبعد أن يقوم بدفع عربون، وبهذا فأن أهم المخاطر الخاصة بهذا العقد تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مسائل قضائية (بلعزوز وآخرون،2013، 356).

ب. **مخاطر التمويل بالسلم:** هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد. وتتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماماً، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للعميل. أما المخاطرة الثانية تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها (غربي،2010، 12). ومن مخاطر التمويل بالسلم تبديد ثمن الشراء في غير الغرض المحدد، عدم تسليم البضائع في مواعيدها أو عدم تسليمها مطلقاً، تلف البضاعة تحت يد البائع، تلف البضاعة كلياً أو جزئياً لأسباب ترجع للبائع، تقلب السعر إنخفاضاً عما تم الشراء به، إنخفاض جودة السلع المسلمة عما تم الاتفاق علية، عدم القدرة على بيع البضاعة بعد استلامها بواسطة البنك، عدم وجود فرصة إجراء عقد سلم مواز (بلعزوز وآخرون،2013، 358).

ت. **مخاطر التمويل استصناعا:** عندما يقوم البنك بالتمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأس ماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر. ومخاطر الطرف الآخر في عقد الاستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم. حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة. غير أن السلعة موضوع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقل تعرضاً للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلما. كما توجد أيضاً المخاطر الناشئة عن السداد من جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك (غربي،2010، 13). ومن مخاطر التمويل استصناعا تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع، تأخر الصانع في تسليم البضائع إذا كان البنك مصنعاً، إضافة إلى تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعاً وأيضاً تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها (بلعزوز وآخرون،2013، 359).

ث. **مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:** في الواقع إن استخدام البنوك الإسلامية لصيغ المشاركة والمضاربة هو في أدنى حد، ويعود ذلك للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ، وتزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للعملاء، وبسبب ضعف كفاءة هذه البنوك في مجال تقييم المشاريع وتقنيتها، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، والأطر الرقابية جميعها لا

تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغ (غربي،2010، 12). ومن مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة تقلبات الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً، تجاوز المدة الكلية للتمويل دون تمام التصفية، تلف البضاعة تحت يد المضارب، عدم الالتزام بشروط المضاربة وسوء إدارة المضارب، الناتج النهائي خسارة أو الربح الفعلي أقل من المقدر (بلعزوز وآخرون،2013، 360).

سادساً: دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية بإدارة المخاطر:

1. **علاقة المراجعة الداخلية باتجاهاتها الحديثة بإدارة المخاطر:**

نص المعيار (2120) الصادر عن (IIA) الخاص بإدارة المخاطر أنه "يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقوم بتقييم فعالية عملية إدارة المخاطر وأن يساهم في تحسينها" وأوضح المعيار أنه لتحديد ما إذا كانت إدارة المخاطر فعالة أو غير فعالة مسألة رأي وحكم ناتج عن المراجع الداخلي الذي يبين هل أهداف المنشاة تساند رسالة المنشأة وتساهم في تحقيقها، هل تم تحديد المخاطر المرتفعة وتقيمها، كيفية التعامل مع المخاطر وهل تم انتقاؤها بشكل ملائم بحيث يكون مستوى المخاطر منسجم مع قابلية المنشاة للمخاطر، هل تم تجميع المعلومات ذات الصلة بالمخاطر وإيصالها في الوقت المناسب بحيث يتسنى للموظفين والإدارة والمجلس الاطلاع بالمسؤوليات المناطة بهم. وأوضح معهد (IIA) في تفصيلات المعيار (2120) الخاص بإدارة المخاطر الآتي: تفصيل رقم (2120.ت.1) أكد أنه يجب على نشاط المراجعة الداخلية أن يقيم مخاطر المنشأة المتعلقة بالحوكمة وأنظمة المعلومات. وتفصيل رقم (2120.ت.2) وضح أنه يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم احتمال حدوث عمليات احتيال وكيفية إدارة المنشأة لمخاطر الاحتيال. تفصيل رقم (2120.أ.1) أكد أنه أثناء المهمات الاستشارية يجب على المراجعين الداخليين تحديد المخاطر في علاقة بأهداف هذه المهمات، كما يجب ان يكونوا على يقظة من وجود مخاطر أخرى مرتفعة. تفصيل رقم (2120.أ.2) بين أنه يجب على المراجعين الداخليين استعمال معرفتهم بالمخاطر المكتسبة من خلال انجازهم للمهمات الاستشارية وذلك عند تقييم عمليات إدارة مخاطر المنشأة. تفصيل رقم (2120.أ.3) أشار أنه عندما يساعد المراجعين الداخليين الإدارة في وضع وتحسين عمليات إدارة المخاطر فانه يجب عليهم أن يمتنعوا عملياً من الاشتراك بأي مسؤولية في إدارة المخاطر[3].

وتتضح علاقة المراجعة الداخلية باتجاهاتها الحديثة بإدارة المخاطر من خلال الدور الرئيسي الذي يلعبه المراجع الداخلي، من خلال تقديم تأكيد لمجلس الإدارة بشأن فعاليتها. وعندما لا يتمكن من تقديم هذا التأكيد فإن المسئولية تقع على عاتق الإدارة في تطبيق الاستجابة الملائمة لمواجهة المخاطر، وتظل مهمة المراجع الداخلي في إعطاء توصيات ولكن كجزء من دوره الاستشاري وبالتالي فإنه طبقاً لمدخل المراجعة على أساس المخاطر يتم تقسيم دور المراجع الداخلي لدورين، دور رئيسي يتمثل في تقديم تأكيد بشأن فعالية عملية إدارة المخاطر، ومدى فعالية أنشطة الرقابة وطرق الاستجابة للمخاطر، ومدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها. ودور استشاري يتمثل في تقديم توصيات في حالة عدم حدوث ذلك، وفيما عدا الدور الرئيس فإن أي دور آخر للمراجع يدخل في نطاق الخدمات الاستشارية (النجار،2013، 78). وبالنسبة للبنوك فأن نطاق أنشطة المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر تتمثل بعلاقة جوهرية من خلال تقديم تأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر، وتقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح، تقييم عملية إدارة المخاطر، تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية. بالإضافة إلى علاقة وظيفية تتمثل في تقديم المساعدة للإدارة في تقييم المخاطر، تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر، ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر، تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها، المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره، تأييد ودعم القائمين على المخاطر، تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة

3. **International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing (Standards) ,The Institute of Internal Auditors, 2017 ,13 -14.**

(قورين،2019، 425). وتظهر مستويات العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر من خلال مراحل أنشطة المراجعة الداخلية (درويش،58،2016–59):

أ. **مرحلة تخطيط عملية المراجعة:** عند التخطيط لعملية المراجعة الداخلية يجب تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات والأنشطة التي تتعرض لمخاطر عالية، بناءً على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، ويتم خلال هذه المرحلة إجراء تقييم لأنشطة المراجعة الداخلية من منظور المخاطرة، ومدى مشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

ب. **مرحلة التنفيذ:** يجب خلال هذه المرحلة التركيز على اختيار ما إذا كانت إدارة البنك والرقابة الداخلية تعملا على تجنب المخاطر أو الحد منها، لذا يوصى المراجع الداخلي خلال هذه المرحلة، بزيادة فعالية أنشطة الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها بالتنسيق المباشر بين المراجع ومدير المخاطر بالبنك.

ت. **مرحلة أوراق العمل:** خلال هذه المرحلة يجب إضافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق عمل المراجع أثناء تنفيذه لعملية المراجعة، بحيث يربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يصل إليها وبين المخاطر التي يتعرض لها البنك، مع إمكانية تقديم المراجع توصيات مناسبة تخص معالجة خطر معين.

ث. **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يجب أن يتضمن تقرير المراجع النتائج التي تم التوصل إليها بشأن المخاطر والتوصيات اللازمة لتجنبها أو الحد منها، على أن يتم رفع هذا التقرير للجنة المراجعة ومجلس الإدارة، والتي بدورها تصدر تعليماتها لإدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المراجع ومتابعة تنفيذها.

ج. **مرحلة المتابعة:** خلال هذه المرحلة يجب متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين كل من وحدة المراجعة الداخلية ووحدة إدارة المخاطر في البنك، بهدف السيطرة على كافة مخاطرها وإدارتها بالطريقة المناسبة.

2. **دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر:**

تضيف المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة وتقوم بالعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن المخاطر تدار بفاعلية من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر، فقد اتسع نطاق دور المراجعة الداخلية من دورها التقليدي وهو المراجعة المالية إلى المراجعة الإدارية ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمنشأة متمثلة في تقييم إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم تقوم الإدارة بالتصدي لها بشكل منهجي ومنظم (الوردات،2017، 153). ويلعب المراجع الداخلي أدواراً هامة في إدارة المخاطر من خلال التركيز على المخاطر الهامة التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر، بالإضافة إلى منح الثقة في إدارة المخاطر وتقديم الدعم الفعال لعملياتها، وتسهيل أنشطة تحديد وفحص المخاطر وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية ، وتنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية، وبغرض تحديد الدور الأكثر ملاءمة لمنشأة معينة يجب على المراجع الداخلي التأكد من عدم الاخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية (بلعزوز وآخرون،2013، 74). والشكل التالي يوضح الأدوار التي تلعبها المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (3) أدوار المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

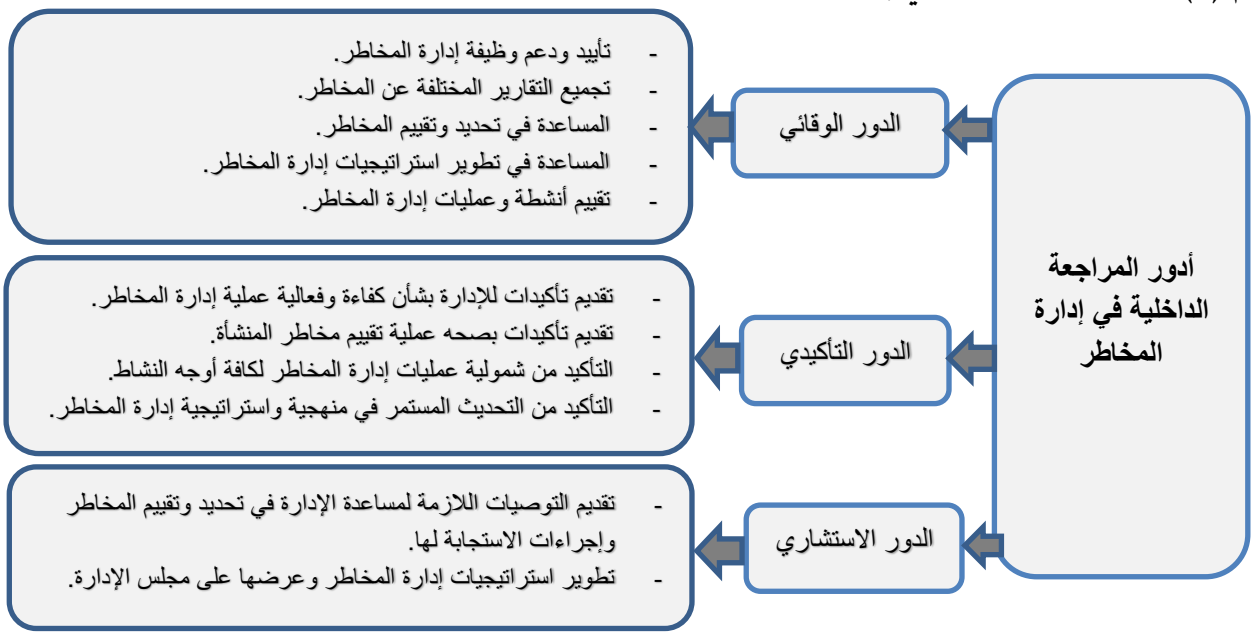

شيخي وآخرون، أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، 2018، 57.

نجد أن تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر تعتبر تحدياً حقيقياً للمراجع الداخلي حيث يتطلب الأمر ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بنشاط المراجعة الداخلية واتجاهاتها الحديثة، من أجل تعزيز دوره ومساهمته في تحسين وتفعيل إدارة المخاطر.

سابعاً: دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

1. **دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية في البنوك الإسلامية:**

البنوك الإسلامية هي منشآت مالية تهدف إلى الربح وليست جمعيات خيرية وأن كان الفرق بينها وبين البنوك التقليدية بأن أرباحها هي أرباح مباحة شرعاً طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية تشارك في خسائر بعض العمليات تبعاً لنوع العقود، فهي تقوم بالدور الذي تحجم عنه البنوك التقليدية في تقديم رأس المال المخاطر (العزعزي،2012، 180). وتلعب المراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة دوراً هاماً في تقييم وتحسين عمليات كلاً من إدارة المخاطر، الحوكمة، والرقابة، ويعتبر دورها في تقييم إدارة المخاطر وتحسينها من أهم الأدوار التي تلعبها داخل البنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص نتيجة للمخاطر الإضافية التي تتحملها. ويتمثل هذا الدور في تقديم ضمانات موضوعية الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن فاعلية عمليات وانشطة إدارة المخاطر في البنك لمساعدة إدارته من التأكد من أن المخاطر الرئيسية تدار بالشكل المطلوب، وان نظام الحوكمة والرقابة في البنك يعملا بشكل فعال. وتتمثل المنافع الاستراتيجية من تطبيق المراجعة الداخلية باتجاهاتها الحديثة في البنوك تسهيل التكيف مع الظروف المتغيرة عن طريق نهج متسق وشامل لإدارة المخاطر. وملائمة الموارد من خلال توفير القدرة على استخدام الموارد الأكثر كفاءة وخلق فرص للتخلص من التكاليف غير الضرورية. بالإضافة إلى إدارة الأحداث غير المتوقعة من خلال توفير القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة على التحديات غير المتوقعة من أجل مواجهة الانحرافات (قورين،2019، 425). وقد وضح معهد (IIA) الأدوار التي يجب أن يقوم بها المراجع الداخلي والأدوار التي لا يسمح له القيام بها، ونعرضها في الشكل التالي:

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (4) مهام وأنشطة المراجع الداخلي طبقاً لمعايير معهد (IIA)

إعداد الباحثة بتصرف (IIA)

نجد من خلال الأنشطة التي يقوم بها المراجع الداخلي أنه يستطيع تقديم المساعدة لإدارة العمليات بفاعلية وكفاءة أكبر نتيجة فهمة العميق بالمخاطر ونظم الرقابة داخل البنك، والشكل التالي يوضح دور المراجع الداخلي في عمليات إدارة المخاطر من خلال مراحلها الرئيسية:

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الشكل رقم (5) دور المراجعة الداخلية في المراحل الرئيسية لإدارة المخاطر

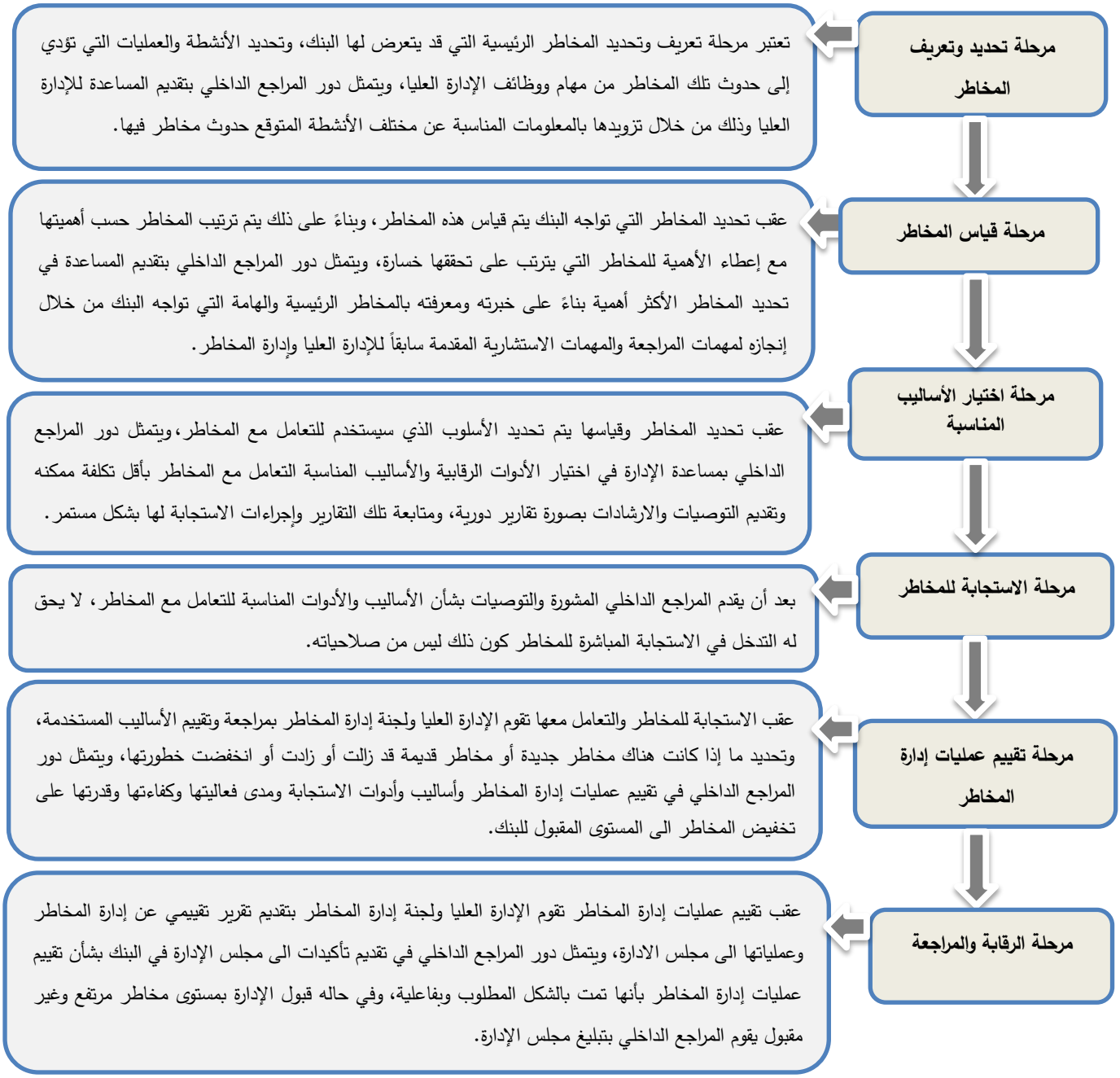

إعداد الباحثة

2. **دور أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:**

أ. **الأساليب الوقائية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:** هناك مجموعة من الأساليب الوقائية لإدارة الخطر في البنوك الإسلامية تتمثل في وجود نظام فعال للمعلومات، تقييم ورصد وقياس المخاطر، دراسة الجدوى كمدخل للتحوط (الوقاية) من المخاطر المالية في المشاريع الممولة، تضمين العقود ببعض الشروط للوقاية من مخاطر مختلف التمويلات، تخصيص احتياطات لمواجهة خسائر الديون، بالإضافة إلى الرقابة الشرعية السابقة للوقاية من المخاطر الشرعية، وتنمية العنصر البشري (عبلة وشعبان،2018، 6).

ب. **أساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ودورها:**

- **الالزام بالوعد:** الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز الزامية الوعد، لأنه مصلحة وأن ذلك يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر ويزيد الثقة في المعاملات ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة (رفيق ونوال،2019، 56).
- **التصكيك وصناديق الاستثمار:** الهدف منها مراعاة عدة أمور مثل تقليل وتوزيع مخاطر الاستثمار من خلال تعدد منافذ الاستثمار، التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال البنوك الإسلامية (رفيق ونوال، 2019، 57).
- **تنويع وتوزيع الاستثمار:** تستخدم لتخفيض وإدارة المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق بشكل خاص وتنويع الاستثمار أو المحفظة الاستثمارية، ويتم هذا التنويع على أساس قطاعات (زراعية، صناعية، عقارية ... الخ) أو على أساس المناطق الجغرافية أو على أساس الآجال أو الربحية، ويؤدي ذلك إلى جودة المحفظة الاستثمار بشكل عام ونمو الأصول والمراجحة بين المخاطر والعائد (بلعزوز وآخرون،2013، 375).
- **غرامات التأخير:** أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل، وهي وسيلة ردع تمنع المماطلة (رفيق ونوال،2019، 57). وتسمى غرامات للخيرات فيفرض البنك مبلغاً على المدين المماطل، ولإخراج ذلك من تعريف الربا لا يجعل ما يتحقق منها دخلا أو إيرادات للدائن وإنما تصرف لحساب الخيرات (القري،2020، 19).

ونتيجة عدم توافق أساليب إدارة المخاطر المستخدمة في البنوك التقليدية لمواجهة مخاطر الائتمان مع البنوك الاسلامية لأنها تعتمد على سعر الفائدة، نجد أن البنوك الاسلامية أخذت الأساليب التي لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية وحاولت ابتكار وتطوير وسائل أخرى (علي وعبد الجليل، 2019، 37–39):

- **الضمانات:** هي أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات والمعاملات المصرفية التي ينتابها الخطر، وتقوم على جانب من المخاطرة ومن هناك كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطرة في المعاملات وبصفة خاصة المصرفية من خلال الضمانات الشرعية مثل اختيار العميل المناسب من ناحية مركزة المالي وسمعته الجيدة، بالإضافة إلى أخذ عربون.
- **الرهونات:** تطبقها البنوك الإسلامية في تعاملاتها المصرفية التي تكون فيها دائنة كالمرابحة والاستصناع والسلم، ولا يجوز لها طلبها في المشاركات والمضاربات لأنها تتحمل الخسارة والربح.

وتسعى إلى الحصول على ضمانات أو رهونات من المتعاملين معها وذلك محاولة منها لتغطية وإدارة مخاطر الطرف الآخر، ومخاطر عدم التزامه بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع البنك، وبكل الأحول يجب أن يكون الحصول على هذه الضمانات والرهونات واستخدامها متطابق مع احكام الشريعة الإسلامية (بلعزوز وآخرون،2013، 380).

- **الكفالات:** يمكن للبنوك الإسلامية أن تطلب كفيلا في عقود المرابحة والاستصناع والسلم وغيرها من العقود التي تكون فيها مداينات بين البنك وعملائه، ولا يجوز طلب كفيل في عقود المشاركة والمضاربة.
- **التأمين التكافلي:** صيغة تحويل بعض المخاطر أو جزء منها لشركة التأمين أو التكافل، وفي حدود ما تبيحه الشريعة الإسلامية وبالتالي يجب على البنوك الإسلامية اعتبار التأمين التكافلي المتاح شرطاً رئيساً في العمليات التي يشترك البنك في تمويلها (بلعزوز وآخرون، 2013، 379).

العدد السابع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الثاني – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الخاتمة:

تشترك البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في مجموعة من المخاطر، وتختلف عنها ببعض المخاطر لاختلاف مبادئها وأنشطتها وهذا ما يتسبب في مجموعة من المخاطر الإضافية. وتتفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الأسس تتمثل في الامتناع عن التعامل بالربا (سعر الفائدة)، ارتباط تعاملاتها المالية بالأصول الملموسة وبأنشطة حلال، دفع الزكاة عن معاملاتها المالية. ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال: تعريف وتحديد المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها، اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها ويكون في حدود الخطر المقبول الذي حدده مجلس الإدارة مسبقاً، قياس تلك المخاطر باستخدام أنظمة قياسية ملائمة، مراقبة المخاطر بصورة مستمرة، اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب من خلال استخدام أساليب مناسبة لإدارة تلك المخاطر، تقييم عمليات إدارة المخاطر، الرفع بتقرير عن ذلك إلى مجلس الإدارة. ويأتي هنا دور المراجعة الداخلية باتجاهاتها الحديثة في البنوك الإسلامية والقيمة المضافة التي تقدمها لها من خلال: تزويد الإدارة العليا وإدارة المخاطر بالمعلومات والبيانات التي تساعدها في تعريف المخاطر الرئيسية، تقديم المساعدة في تحديد المخاطر الأكثر أهمية بناءً على خبرة المراجع الداخلي ومعرفته بالمخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، مساعدة الإدارة في اختيار الأساليب المناسبة للاستجابة السريعة للمخاطر، تقييم عمليات إدارة المخاطر وأساليب الاستجابة ومدى فعاليتها وقدرتها على تخفيض المخاطر إلى المستوى المقبول للبنك، تقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بشأن تقييم عمليات إدارة المخاطر بأنها تمت بالشكل المطلوب وبفاعلية، وفي حاله قبول الإدارة بمستوى خطر مرتفع وغير مقبول فأن المراجع الداخلي يقوم بتبليغ مجلس الإدارة بذلك، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية بشأن الأساليب المناسبة لإدارة المخاطر، وسبل تحسين عملياتها.

النتائج:

1. تنفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من المخاطر الخاصة، وعليه فأن هناك اختلاف في عمليات إدارة المخاطر.
2. تلعب إدارة المخاطر دوراً هاماً في تعريف وتحديد المخاطر الرئيسية في البنوك الإسلامية، كما تقوم بتقييم تلك المخاطر وقياسها واتخاذ الاستجابات اللازمة، باستخدام مجموعة من الأساليب لإدارة كل خطر بما يناسبه.
3. تختلف الأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية كونها تمتنع عن استخدام الأساليب المرتبطة بسعر الفائدة (الربا).
4. تلعب المراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة دوراً هاماً في إضافة قيمة للبنوك الإسلامية وذلك من خلال تحسين عمليات إدارة المخاطر ونظامي الرقابة والحوكمة.
5. تقوم المراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة بوضع خطة للمراجعة على أساس المخاطر تساعد إدارة البنوك الإسلامية إلى التعرف على المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها.
6. تقوم المراجعة الداخلية في اتجاهاتها الحديثة على أساس المخاطر بدور فعال في تقييم عمليات إدارة المخاطر داخل البنوك الإسلامية ومدى فعاليتها وقدرتها على مواجهة المخاطر.
7. تقدم المراجعة الداخلية باتجاهاتها الحديثة مجموعة من التوصيات التي تساعد إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية لتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر.

التوصيات:

1. اعطاء أهمية أكبر لإدارة للمخاطر في البنوك الإسلامية كونها تواجه مخاطر إضافية مقارنة بالبنوك الأخرى.
2. تأهيل المراجعين الداخليين وذلك من أجل المامهم بمهامهم، وتطبيق المعايير الدولية والاتجاهات الحديثة للمهنة لإضافه قيمة للبنوك الاسلامية من خلال تحسين كفاءه عمليات إدارة المخاطر ونظامي الرقابة والحوكمة.
3. الاهتمام بتطوير العنصر البشري في البنوك الإسلامية بجميع مستويات إدارتها خاصة موظفي إدارة المخاطر، من خلال وضع برامج تدريبية، ودورات في الأنظمة الحديثة، لمواكبة التطورات التكنلوجيا في البرامج المالية والبنكية في النظام المصرفي.
4. الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) حتى يتمكن المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية من تحسين عمليات البنك من بينها عمليات إدارة المخاطر.

المراجع باللغة العربية:

أحمد وعبد الحميد، ممدوح حمزة، ناهد (2003)، إدارة الخطر والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

الراوي، خالد وهيب (2009)، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

الربيعي وراضي، حاكم محسن، حمد عبد الحسين (2012)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري العلمية، الأردن.

الرمحي، زاهر (2017)، الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية، دار المأمون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

السجيني وحافظ، صبري عبد الحميد السيد، سماح طارق أحمد (2016)، دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية (دراسة ميدانية في العراق)، مجلة البحوث التجارية، المجلد 38، العدد 2، ص1-46.

الشيخ وحسين، عمر الشيخ الطاهر، أسعد مبارك (2020)، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في ترشيد قرارات التمويل المصرفي – دراسة ميدانية على عينه من المصارف السودانية، مجلة التنمية البشرية، المجلد 2، العدد 9، ص147- 182.

العزعزي، شهاب أحمد سعيد (2012)، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

القري، محمد بن علي إبراهيم (2020)، بحوث في التمويل الإسلامي "المجلد الثالث"، دار الميمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السعودية.

القاضي وآخرون، حسين يوسف، حسين أحمد دحدوح، عصام نعمة قريط (2007)، التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

النجار، دعاء محمد حامد (2013)، إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، كلية التجارة، جامعة طنطا، دكتوراة، مصر.

النور، النور يوسف عثمان (2018)، أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاستثمار "دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية "، كلية التجارة، جامعة النيلين، ماجستير، السودان.

الوردات، خلف عبد الله (2017)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن.

بلعزوز وآخرون، بن علي، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق جبار (2013)، إدارة المخاطر " إدارة المخاطر – المشتقات المالية – الهندسة المالية"، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

بودور ومريمت، أيوب، عديلة (2019)، تأثير أدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية من الفترة 2007 حتى 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ماجستير، الجزائر.

حشاد، نبيل (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل II الجزء الثاني، اتحاد المصارف، العربية، لبنان.

درويش، عبد الناصر محمد سيد (2016)، دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية (دراسة ميدانية)، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، العدد 1، ص41 –87.

رفيق ونوال، بشوندة، سمرد (2019)، أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية – مقاربة نظرية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، المجلد 31، ص56–57.

سواد، زاهره عاطف (2009)، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية، الطبعة الأولى، الأردن.

شيخي وآخرون، بلال، لعبيدي مهاوات، سامية فقير (2018)، أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد1، ص53–64.

صالح والسيد، احمد السيد، داليا (2019) مبادى الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا للمعايير الدولية والأمريكية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

عبدالمولى والصيرفي، ناصر خليفه، محمد (2010)، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر.

عبلة وشعبان، بريكي، فرج (2018)، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، ص3–11.

علي، عماد مصطفى عامر (2017)، دور الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في اتخاذ قرارات الاستثمار بالمصارف السودانية_جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ماجستير، السودان.

علي وعبد الجليل، هنان، بدوي (2019)، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (أساليب إدارة مخاطر الائتمان)، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد السادس، ص21– 40.

غربي، الأخضر لقليطي وحمزة (2010)، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة ميدانية، محور الملتقى أسس وقواعد النظرية المالية المصرفية جامعة سطيف، الجزائر، ص1–19.

قورين وآخرون، حاج قويدر، أبو بكر الصديق قيداون، عمر عبو (2019)، مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني – دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد 19، العدد 1، ص419–434.

كروكفورد، نيل (2007)، مدخل إلى إدارة المخاطر، ترجمة تيسير حمد التريكي، مصباح كمال، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.

ماركس، نورمان (2015)، التدقيق الداخلي الحديث القائم على المخاطر، مجلة التدقيق الداخلي – الشرق الأوسط، ص16– 18.

محسن والياسري، أكتفاء رحيم، إحسان شمران (2019)، أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد 14، العدد 46، ص 156 –167.

محمد، أم سلمة محمد شريف (2017)، التدقيق الداخلي للجودة وأثرة على المخاطر المصرفية "دراسة ميدانية في بنك فيصل الإسلامي السوداني، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، ماجستير، السودان.

نور الدين، أحمد قايد (2015)، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Amoush, Arwa H (2017), The Internal Auditing Procedures Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks, International Business Research; Vol. 10, No. 3; 203 -214.

Garanti Bank (2015), Risk Based Internal audit in Banks, Garanti Bank, Istanbul Turkey 1_24, Available on: http://www.bulentsenver.com/AD477/GARANTI_SUNUM_%2020150309_AD477.pdf

Greuning and Bratanovic ,Hennie van ,Sonja Brajovic (2020), Analyzing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management ,Fourth Edition International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.

International Standards for The Professional Practice of Internal Auditing (Standards)(2017), The Institute of Internal Auditors, 1 -25.

Tamimi, Oday (2021), the Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector, Australasian Accounting Business and Finance Journal, Volume 15, Issue 2, 115_ 129.

"The Role of Recent Trends in Internal Auditing and Risk Management Methods in Islamic Banks"

Abstract:

The research aims to identify the role of recent trends in the internal audit and risk management methods in Islamic banks and knowing the relationship between recent trends in internal auditing and risk management. To achieve the objectives of the research, the descriptive approach was used, which is represented in the theoretical side, which depends on the data and information collected and obtained through a group of previous research, books and references. And the analytical approach in the theoretical and scientific analysis of the relationship between recent trends in internal auditing and risk management and its methods. The research reached several of the most important results: The methods used for risk management in Islamic banks differ from those used in conventional banks, as they refrain from using methods associated with an interest rate (usury). Recent trends in internal audit help risk management in Islamic banks by providing advice and recommendations to determine what appropriate methods to address each risk. The research made several recommendations, the most important of which are: Commitment to the application of internal audit standards issued by the Institute of Internal Auditors (IIA) in Islamic banks so that the internal auditor can improve the bank's operations, including risk management processes.

Keywords: Recent trends in internal audit, Risk Management, Risk Management Methods, Islamic Banks.